

انضمام العراق إلى منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) 1972

م.د. أسامة صاحب منعم

جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

Enrollment of Iraq in the Organization of Arab Petroleum
Exporting Countries (OAPEC) in 1972

Lect. Dr. Usama Sahib Muni'm

Babel Center for Cultural and Historical Studies/ University of Babylon

Abstract

Petroleum has an undeniable importance and benefits that urged people to make use of it. The Area of Arab Gulf is blessed with great deal of this fortune which urged the strong European countries to control the area and to control this fortune consequently.

المقدمة:

لا يمكن أن ينكر أي شخص في هذا العالم ما للنفط من أهمية، ولا يمكن نكران مقدار فوائده التي شجعت الإنسان على ابتكار الوسائل المختلفة لتحقيق أقصى استفادة من ذلك المورد الذي يسكن جوف الأرض، ولعل من إحدى نعم الله سبحانه أن أنعم منطقة الخليج العربي بتلك الثروة وبمقدار هائل أسال فيه لعاب الدول الغربية لاستكشافه فيها وبالتالي السيطرة عليه تحت عنوان أن ذلك الذهب الأسود وضع عن أناس لا يفقهون قسمته وأهميته، أو من باب استشراف المستقبل لمنع تلك المنطقة بالتحديد من إقامة أي مظهر من مظاهر التقدم الاقتصادي، وليس الاستهلاكي بالطبع، وكان العراق من أهم أوائل دول تلك المنطقة التي كانت من أسباب سيطرة الشركات الاحتكارية العالمية على اختلاف جنسياتها والتي ان اختلفت فهي تتشابه في كونها ترى في العراق سوى بحر من الذهب الأسود، ومن هنا بدأت رحلة العراق للتخلص من تلك الهيمنة فكان مؤسساً لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" على أرضه عام 1960 ، ولعل جهده في الانضمام لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك" فهو مكماً لدوره ذلك، لاسيما بعد تلاقي أهدافه تلك مع جهود بعض الدول العربية لاسيما الجزائر وليبيا اللتان كان لهما الدور البارز في توسيع أفق تلك المنظمة عن القوالب الجامدة التي وضعتها بعض الدول المؤسسة لها.

يتألف البحث من مبحثين، الأول يقع تحت عنوان تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك"، إذ تناول تشكيل المنظمة عام 1968، والكيفية التي تمت بها والظروف التي رافقت تأسيسها، وكذلك يركز على طبيعة النظام الداخلي للمنظمة ومما يتكون وأهم تشكيلاتها.

أما المبحث الثاني، فقد استغرق إلى التطورات السياسية والنفطية في منظمة "أوبك" وأثرها في انضمام العراق لها، حيث استعرض وبالتفصيل ما دار من شد وجذب واحترام في بعض مواقف الدول بين معارض ومؤيد.

ومن أهم المصادر والمراجع التي ساهمت في إثراء البحث بالمعلومات الدقيقة هي ما ورد في ملفات وزارة النفط من وثائق غير منشورة، وكذلك الوثائق المنشورة الخاصة بالنفط ضمت وثائق ملفات العالم العربي، أما الكتب فقد لها أهمية كبيرة لاسيما الصادر منها من قبل المنظمة نفسها وأهمها الكتب الوثائقية خاصة كتاب اتفاقيات إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

كما كان للرسائل والأطاريح أهمية كبيرة في تقديم معلومات مفيدة للبحث عن المنظمة لاسيما أطروحة توفيق خلف السامرائي التي تحت عنوان "المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية 1959-1972".

وضمن السياق نفسه، كان للدوريات النفطية الرصينة أهمية كبيرة لاسيما مجلة "البترول والغاز العربي" في رفد البحث بأدق التفاصيل عن التطورات النفطية العربية وينطبق القول على النشرات النفطية واختص بالذكر نشرة "عالم النفط".

المبحث الأول

تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك"

أولاً- تشكيل المنظمة عام 1968:

راودت فكرة تنسيق الشؤون النفطية بين الدول العربية منظمة جامعة الدول العربية منذ إنشائها عام 1945، فقد أكد ميثاق الجامعة العربية في الأغراض التي أنشأت من أجلها هذه المنظمة على ضرورة التعاون والتنسيق الوثيق في المجالات والشؤون الاقتصادية والسياسية، ودعماً لهذا المبدأ أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية عام 1950، والذي أنشأ وفقاً للمادة الثامنة منها مجلس اقتصادي مكون من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم عند الضرورة لاتخاذ ما يلزم لتحقيق تلك الأهداف، إلا أن الاهتمام بالجانب النفسي بشكل مباشر لم يظهر بشكل واضح إلا عندما تبنت الجامعة العربية مبدأ المقاطعة الاقتصادية الشاملة لإسرائيل التي أنشئت عام 1948 على أرض فلسطين، فكان من ضمن وسائل المقاطعة هو حصار إسرائيل نفطياً، فأقرت الجامعة العربية في اجتماعها المنعقد عام 1951 تشكلت لجنة من الخبراء لدراسة شؤون النفط وخاصة فيما يتعلق بمقاطعة إسرائيل نفطياً، وبناء عليه تم تأسيس لجنة خبراء النفط العرب في العام نفسه، كما تم إنشاء مكتب دائم للنفط في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في عام 1956، الذي أضحى فيما بعد إدارة لشؤون النفط بناءً على قرار مجلس الجامعة العربية عام 1958⁽¹⁾.

تزامن ذلك مع الدور الذي لعبته مؤتمرات النفط التي نظمتها جامعة الدول العربية، ومن أهمها مؤتمر البترول العربي الأول الذي عقد في القاهرة عام 1959، إذ ظهرت فيه أول فكرة لإقامة منظمة عربية تعمل على جمع الدول العربية المنتجة للنفط، فقد جاء في إحدى قرارات المؤتمر ما نصه: "تعتقد الوفود أن هناك حاجة إلى أن تفكر حكومات الدول ذات الموارد البترولية في تشكيل جهاز استشاري فيما بينها أداة لتبادل وجهات النظر حول المسائل المشار إليها في القرارات السابقة"، كما اقترح مندوب الجمهورية العربية المتحدة في اجتماعات مؤتمر البترول العربي الثالث لذي عقد في الإسكندرية عام 1961 إنشاء جهاز عربي لتنظيم السياسة النفطية على أن يكون جهازاً مستقلاً، وقد نوقش هذا المشروع في الاجتماع العاشر للجنة خبراء النفط العرب عام 1964 فاتخذت التوصية رقم (6) التي جاء فيها "تظرت اللجنة في موضوع اتفاقية تنسيق السياسة النفطية العربية وإنشاء منظمة للنفط العربي، وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادي بحث الدول التي لم توقع على الاتفاقية بعد بالمبادرة إلى توقيعها وإيداع وثائق التصديق عليها في أقرب وقت ممكن"⁽²⁾.

وبالفعل اتخذ مؤتمر البترول العربي الخامس الذي عقد بالقاهرة في آذار 1965 قراراً يوصي "بأن تتخذ التدابير اللازمة لإقامة منظمة عربية بترولية في إطار جامعة الدول العربية لتعمل على تنفيذ وتنسيق السياسة البترولية بين البلاد العربية"، وتم تكليف المؤسسة المصرية للبترول لإعداد دراسة عن هذا الموضوع وتقديمها إلى لجنة خبراء النفط في الجامعة العربية⁽³⁾.

بالمقابل من ذلك، لم تكن جميع الدول العربية بنفس درجة الحماس الذي أظهره كل من العراق والجزائر ومصر لإنشاء منظمة عربية نفطية ضمن إطار الجامعة العربية، فقد أثبتت حرب حزيران عام 1967 أن منظمة "أوبك" لم تكن موجهة لخدمة مصالح جميع الأعضاء وخاصة المصالح العربية، إذ لم تتوقف إيران وفنزويلا عن تصدير النفط فحسب بل زادت إنتاجها منه مستغلة الحظر الذي فرضته الدول العربية ضد الدول المتعاونة مع إسرائيل، فضلاً عن عدم وقوف المنظمة

(1) عامر عبود جابر، دور النفط في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1986، ص 230-231؛ سيروب استبانان، جامعة الدول العربية والنفط (ماذا خططت وماذا حققت)، "النفط والتنمية"، مجلة بغداد، العدد 11، آب 1976، ص 102-109.

(2) توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية 1959-1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1999، ص 208-209.

(3) سيروب استبانان، جامعة الدول العربية والنفط (مشاريع خططت ولم تر النور)، "النفط والتنمية"، العدد 2، أيلول 1976، ص 107-112؛ عامر، عبود جابر، المصدر السابق، ص 234.

جدياً إلى جانب العراق في مسألة تنفيق الربح الذي وافقت عليه الدول الأعضاء ورفضت الشركات النفطية دفعه للعراق حتى تتم تسوية المشاكل بين الطرفين، ولهذا نجد أن العراق كان صريحاً على إنشاء منظمة عربية نفطية ضمن إطار الجامعة العربية⁽¹⁾، إذ نجد هنا أن كلاً من المملكة السعودية والكويت والمملكة الليبية قد اظهروا التحفظ إزاء المشروع بحجة انضمامهم إلى منظمة "أوبك" مع استعدادهم للتعاون مع أي تنظيم نفطي ترعاه الجامعة العربية، وهو ما أثبتت الأيام زيفه فقد تزامن إعلان هذه الدول عن قيام منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك" في 9 كانون الثاني عام 1968 في بيروت على أن يكون مقرها الدائم الكويت، وذلك بمعزل عن جامعة الدول العربية ومع فترة إعداد دراسة المشروع من قبل الجمهورية العربية المتحدة، مما ترك موقفاً سلبياً على الدول العربية الأخرى⁽²⁾، وخاصة العراق الذي أعلن عدم انضمامه لتلك المنظمة بالرغم من محاولة الأعضاء المؤسسون لها إدخال العراق معهم كعضو مؤسس أثناء إنشاء المنظمة وحتى بعد إعلان تأسيسها حاولوا اجتذاب العراق للانضمام لها عبر التوصية التي اتخذها المجلس الوزاري الأول للمنظمة بإيفاد وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني إلى بغداد بهدف إقناع العراق بالعدول عن رفضه⁽³⁾.

استمر العراق برفض الانضمام إلى منظمة "أوبك" خوفاً من أن تستخدم هذه المنظمة كإطار نفطي لإقامة جبهة سياسية - نفطية لتحقيق أهداف سياسية ونفطية معينة⁽⁴⁾، وخاصة فيما يتعلق بالشروط الواردة في ميثاق تأسيسها وهو أن يكون النفط بشكل المصدر الرئيس للدخل في الدولة الحضر وهو ما لا ينطبق إلا على عدد قليل من الدول العربية مثل السعودية والكويت وليبيا والعراق⁽⁵⁾، وهو أعلنه رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية أديب الجادر في " أن العراق دعي ليكون عضواً مؤسساً في المنظمة العربية لتصدير النفط إلا أنه ارتأى تغيير الشروط وسيرحب بالانضمام لو غيرت هذه الشروط بشكل يسمح لكل الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بالانضمام لها..."⁽⁶⁾.

فضلاً عن اتخاذ الكويت مقراً دائماً للمنظمة وليس بغداد، ويعد ذلك بادرة على عدم صفاء النية من جانب تلك الدول التي تتشابه أنظمتها السياسية في الوقت الذي كان العراق يعد دولة اشتراكية ذات نظام جمهوري ويختلف في سياسته النفطية إزاء الشركات النفطية العالمية عن تلك الدول المؤسسة لتلك المنظمة⁽⁷⁾.

وجرياً على ذلك السياق، فقد كثرت واختلفت الآراء حول أسباب قيام هذه المنظمة، ولعل من أهمها ما ذكر عن خوف الدول المؤسسة للمنظمة من أن هيمنة الدول ذات الاتجاه الثوري والتحرري مثل العراق والجزائر ومصر في حال تم إقامة المنظمة ضمن إطار الجامعة العربية، فضلاً عن خوفها من مشاركة بعض الدول العربية غير المنتجة للنفط في تقرير السياسات النفطية العربية من خلال جامعة الدول العربية مما يثير حفيظة تلك الدول المؤسسة لأوبك⁽⁸⁾، هذا إذا أضفنا إلى المبررات التي قدمتها تلك الدول في مؤتمر القمة العربية التي عقدت في الخرطوم في آب 1967 فيما يتعلق بالخطر النفطي الذي فرضته الدول العربية على الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وبعض الدول المساندة لإسرائيل في حرب حزيران عام 1967 من أنه قد اثبت عدم جدواه نتيجة حصول تلك الدول على النفط من دول منتجة أخرى وخاصة إيران وفنزويلا، فضلاً عن اعتبار أن واردات تصدير النفط تؤلف القسم الأكبر من عوائد ميزانيات الدول العربية وأنه من الأفضل

(1) أسماء صلاح الدين الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) 1960-1972، (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1999، ص125.

(2) توفيق خلف السامرائي، المصدر السابق، ص210؛ د.ك.و، ملفات وزارة النفط، ملف 50، و(1)، ص4، إنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك" في 9 كانون الثاني 1968؛ الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة "نفط - 1840/1"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبك"، بيروت، 6 تشرين الأول 1976.

(3) "عالم النفط" نشره، قبرص، العدد 5، 21 أيلول 1968، ص6.

(4) "البتترول والغاز الطبيعي"، مجلة، بيروت، العدد 4، كانون الثاني، 1971، ص9.

(5) توفيق خلف السامرائي، المصدر السابق، ص210.

(6) "الثورة" صحيفة، بغداد، العدد 32، 11 كانون الثاني 1968.

(7) توفيق خلف السامرائي، المصدر السابق، ص210.

(8) المصدر نفسه، ص213.

ان تقدم هذه الدول الغنية بالنفط المساعدة المالية للدول المتضررة من العدوان الإسرائيلي إلى حين إزالة آثاره، وهو ما دفع بالدول العربية رفع الحظر النفطي في ذلك المؤتمر⁽¹⁾.

لكن على الأرجح عن ان السبب الحقيقي يعود إلى رغبة الشركات النفطية العالمية في إضعاف كيان منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" والمعترف بها في جميع الأوساط، والتي نجحت في إرغام الشركات الاحتكارية والدول الغربية التي تقف وراءها على عدم تخفيض أسعار النفط، فضلاً عن قيامها بدراسات علمية في صناعة النفط العالمية أفادت بها الحكومات المنتجة والمصدرة والتي تنقصها الإمكانيات البشرية والمادية للقيام بهذه الدراسات لحسابها، وليس التبرير الذي أعلنه وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني من أن هدف هذه المنظمة الجديدة هو إبعاد مناقشة السياسة النفطية عن المجالات التي يعتقد ان لها الحق في مناقشة هذه السياسة، وأن هذه المنظمة بمثابة سوق عربي مشتركة لأعضائها، وهو ما يتنافى مع الواقع إذ إنها لا تنتج ولا تصدر غير مادة واحدة هي النفط وكل ما تستطيع عمله هو تنظيم الأسعار التي ستباع بها هذه المادة⁽²⁾.

نتج عن قيام تلك المنظمة بأن توقفت لجنة خبراء النفط العرب عن مواصلة اجتماعاتها وشهدت مؤتمرات النفط العرب إرباكاً، كما جمدت إدارة شؤون النفط في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشكل نهائي⁽³⁾.

يتضح من ذلك ان بهذه الدول العربية الثلاث وبثقلها النفطي استطاعت من إحباط مشروع نفطي عربي موحد، ذلك لاعتبارات أيولوجية وسياسية أولاً واقتصادية ثانياً.

ثانياً- النظام الداخلي للمنظمة:

عللت رسمياً الدول الثلاث التي ساهمت في تأسيس منظمة "أوبك" بالبيان الذي أصدرته والذي جاء فيه " إدراكاً لدول البترول بوصفه مصدراً رئيسياً وأساسياً لدخلها عليها أن تنميه وتحافظ عليه بالشكل الذي يعود بأكبر المنافع المشروعة، ووعياً بأن البترول ثروة آيلة للنضوب وأن ذلك يلقي عليها إزاء الأجيال المقبلة للحفاظ عليه ومسؤوليته استثمار الثروة المتأتية منه استثماراً اقتصادياً متنوعاً في مشاريع إنتاجية وإنمائية تتوافر لها مقومات الحياة والازدهار..."⁽⁴⁾.

تكونت اتفاقية إنشاء المنظمة من سبعة وثلاثون مادة من أهمها:

- **المادة الأولى :** التي أشارت إلى ان هذه المنظمة تدعى منظمة الدول العربية المصدرة للنفط ويكون مقرها الكويت.

- **المادة الثانية:** وذكرت الأغراض التي من أجلها أنشأت المنظمة والتي تركزت في " هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة، منفردين ومجتمعين وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء" . ولتحقيق ذلك على المنظمة:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية النفطية لأعضائها.

(1) دار الأبحاث والنشر، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية، الحرب العربية - الإسرائيلية 5 حزيران 1967، بيروت، 1967، ص700-701؛ راشد البراوي، حرب البترول في العالم العربي 1967، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، دت، ص56-57.

(2) " البترول والغاز العربي"، العدد 1، تشرين الأول 1968، ص3-4.

(3) توفيق خلف السامرائي، المصدر السابق، ص214.

(4) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، اتفاقيات إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والشركات المنبثقة عنها، الكويت، 1983، ص6-7.

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها.
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة الفرص للتدريب والعمل لمواطني الأعضاء التي تتوفر فيها، إمكانيات ذلك.
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول .
- الاستفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعاً مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة النفط التي يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك.
- **المادة الثالثة:** التي ركزت على ان أحكام هذه الاتفاقية لا تؤثر على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك".
- **المادة السابعة:** وقد أكدت على شروط العضوية لهذه المنظمة إذ نصت بنود الاتفاقية على الشروط الواجب توافرها في كل دولة عربية لقبولها عضواً في المنظمة وهي:
 - أ- ان يكون النفط مصدراً عاماً للدخل القومي.
 - ب- ان يقبل الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وما يطرأ عليها من تعديلات.
 - ج- ان يوافق مجلس المنظمة على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على ان يكون من بينها أصوات الأعضاء المؤسسين.
- **المادة الثامنة:** وقد أوضحت أهم الأجهزة التي تتكون منها المنظمة وتشمل:
 - أ- **مجلس الوزراء :** وهو أعلى سلطة في المنظمة يتألف من وزراء الدول الأعضاء أو من أشخاص يحملون صفات مماثلة.
 - ب- **مكتب تنفيذي:** يتكون من ممثل واحد لكل دولة يكون عادة المدير العام لوزارة النفط أو موظف كبير في تلك الوزارة، وتكون مهمته مساعدة مجلس الوزراء والإشراف على تنفيذ القرارات.
 - ج- **أمانة عامة:** ويرأسها أمين عام ينتخبه مجلس الوزراء لمدة سنة قابلة للتجديد، وهي تعد الهيئة التنفيذية الدائمة للمنظمة وتضم " دائرة الإعلام والعلاقات العامة، الدائرة الاقتصادية، الدائرة الفنية، الدائرة القانونية، الدائرة المالية والإدارية، مستشارين متعاقدين".
 - د- **هيئة قضائية:** يضاف إلى ذلك برتوكول حصانات وامتيازات للدبلوماسيين ويتضمن هذا البرتوكول من (23) مادة فيما يتعلق بالموظفين والأبنية التابعة في المنظمة، فضلاً عن برتوكول خاص للهيئة القضائية يتكون من (43) مادة⁽¹⁾.

المبحث الثاني

التطورات السياسية والنفطية في منظمة "أوبك" وأثرها في

انضمام العراق لها

أولاً - التقارب النفطي بين العراق والجزائر وليبيا:

كان للتطورات السياسية الحاصلة الأثر الكبير في إحداث تغيرات مهمة في منظمة "أوبك"، إذ تفجرت ثورة 17 تموز عام 1968 في العراق والتي انتهجت سياسة نفطية مقاربة للسياسة الجزائرية وكذلك السياسة النفطية الليبية قد شهدت تغيراً جذرياً بعد انقلاب الأول من أيلول عام 1969 والتي أظهرت بوضوح ميل ليبيا إلى المعسكر الثوري من الدول العربية

(1) د.ك.و، ملفات وزارة النفط، ملف 50، و(1)، ص1-4، و(3)، ص6، إنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك"، في 9 كانون الثاني 1968؛ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المصدر السابق، ص6-37؛ الدول العربية للوثائق، "رقم الوثيقة نفط-1840/2"، المصدر السابق، 13 تشرين الأول 1976، مؤسسة دليل البترول العربي، "دليل البترول العربي"، نشره، بيروت، 1974، ص323-325.

المنتجة للنفط المتمثل بالعراق والجزائر مما اوجد سياسة عراقية مختلفة إزاء المنظمة⁽¹⁾، فالتقارب النفطي بين العراق والجزائر يعود حتى قبيل انضمام الجزائر لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" في تموز عام 1969، سيما وان العراق يعد من أهم الدول المؤسسة لتلك المنظمة، مما ساهم في توحيد السياسة النفطية بين الدولتين إزاء الشركات النفطية العاملة على أراضيهم وقد تجلّى في المحادثات التي أجراها وفد شركة النفط الوطنية العراقية برئاسة سعدون حمادي رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية الذي زار الجزائر في الفترة ما بين 2 و7 أيار عام 1969 وذلك تلبية لدعوة أحمد غزالي المدير العام لشركة النفط الجزائرية المعروفة "سوناطراك" إذ توصل الوفدان إلى اتخاذ عدد من الإجراءات العملية من أجل دعم التعاون بين الجزائر والعراق في ميدان النفط وبذل الجهود في خط واحد من أجل استثمار ثرواتها الوطنية استثماراً مباشراً ومن أهم المسائل التي اتفق عليها الطرفان:

- تشكيل لجنة مشتركة تجتمع دورياً تحت رئاسة المسؤولين في شركة النفط الوطنية العراقية من جهة والمسؤولين في شركة "سوناطراك" من جهة أخرى، وذلك لدراسة المسائل التي تهم الطرفين وإيجاد الحلول لها.
- في ميدان التعاون الفني، اتفق الوفدان على ان ترسل الشركة الوطنية (60) إطاراً فنياً للعمل في "سوناطراك" للاستفادة من التجربة الجزائرية في ميدان النفط، كما تم الاتفاق على مبدأ التعاون بين البلدين في ميدان تسويق الكبريت العراقي⁽²⁾.

وتعزيزاً لذلك الموقف، جاءت اتفاقية التعاون بين شركات النفط الحكومية في العراق وليبيا والجزائر، فضلاً عن مصر في 6 كانون الثاني من عام 1970، التي عقدت في بغداد خير دليل على الجهود الرامية للعراق مع تلك الدول لتنسيق سياستهم النفطية مع الأخذ بعين الاعتبار التماثل في أنظمة الحكم فيها⁽³⁾، وما تمخض عن هذه من دعم العراق لمطالب ليبيا والجزائر فيما يتعلق بزيادة أسعار نفطهما الخام لجودته، فضلاً عن قربه من الأسواق الأوروبية⁽⁴⁾.

وقد اتضح ذلك في البيان الذي أصدرته وزارة النفط والمعادن في بغداد جاء فيه "ان العراق يعلن دعمه هذا بعد أن اخذ بعين الاعتبار أن ما يهدف إليه هذان القطران هو ضمان الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها نفطيهما الخام من حيث النوعية والموقع الجغرافي القريب من الأسواق"⁽⁵⁾.

فكان للتقارب في وجهات النظر السياسية فيما يتعلق بقضايا النفط بين العراق والجزائر وليبيا إزاء الشركات النفطية العاملة فيها، خير دليل على القوة التي استمدتها الجزائر في مفاوضاتها مع الشركات الاحتكارية الفرنسية وهو ما أكدته البيان الذي صدر عن مؤتمر خاص بالقضايا النفطية عقده وزراء نفط وطاقات تلك الدول في الجزائر في أواخر شهر أيار عام 1970، إذ نص "على أن الوزراء يرون ضرورة إنشاء جبهة نفطية مشتركة"، فضلاً عن انضمام الجزائر إلى منظمة "أوبك" في حزيران من العام نفسه، والذي جاء نتيجة للإصرار الليبي آنذاك على فتح أبواب الانتساب للمنظمة أمام كافة الدول العربية المنتجة للنفط لاسيما العراق والجزائر، أمام التحفظات السعودية والكويتية واللذان أعلننا موافقتنا على انضمام الجزائر مقابل انضمام كل من أبو ظبي والبحرين ودبي وقطر للمنظمة في الوقت الذي رفض طلب تلك الإمارات الخليجية سابقاً لكونها إمارات صغيرة لا تملك مقومات دولة.

ثانياً- انتساب العراق لمنظمة "أوبك" عام 1972:

استمراراً لنهج التعاون بين العراق والجزائر وليبيا، قدم العراق طلباً للانتساب إلى منظمة "أوبك" في شهر حزيران من عام 1970⁽⁶⁾، وقد أقدم العراق على هذه الخطوة بعد زيارة الرئيس الليبي للعراق في ربيع عام 1970، وطلبه من العراق الانتساب

(1) عامر عيود جابر، المصدر السابق، ص 237؛ سعدون حمادي، مذكرات وآراء في شؤون النفط، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص 109.

(2) البيان المشترك عن محادثات شركة النفط الوطنية العراقية مع شركة سوناطراك الجزائرية، "البترول والغاز العربي"، العدد 9، حزيران 1969، ص 259.

(3) "عالم النفط"، العدد 22، 17 كانون الثاني 1979، ص 1.

(4) نينل أرشاروني، البلدان العربية (البترول ومشاكل الاستغلال الاقتصادي)، ترجمة: عبدالله حبه، دار وكالة نوفستي، موسكو، 1973، ص 61.

(5) عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص 81.

(6) الدار لعربية للوثائق، رقم الوثيقة "نفط-1840/1"، المصدر السابق.

للمنظمة، رغم إبداء وزير النفط العراقي سعدون حمادي اعتراضه لإدارته بأن الموضوع سيكون " محط مناورات رخيصة وغير سليمة بالنسبة لمصلحة صناعة النفط العربية" ⁽¹⁾، ولهذا أوضح نائب رئيس الجمهورية العراقية آنذاك صالح مهدي عماش الغاية الأساسية لطلب العراق الانتساب لهذه المنظمة بقوله في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 15 تموز عام 1970 بأن التعاون تام بين هذه الدول المنتجة لأكبر كمية من النفط الذي يضخ عن طريق البحر المتوسط، وان العراق قد انضم إلى منظمة أوبك وفق إرادته بهدف تشكيل جبهة نفطية عربية ضد الاحتكارات النفطية العالمية، وأنه يعمل على تحقيق شروط الانتماء إليها ليتسنى للبلدان العربية الأخرى الانضمام إليها ⁽²⁾. وبالفعل، فقد بدأت بعض الدول الأعضاء في المنظمة وخاصة المملكة السعودية يوضع العراقيين أمام انتساب العراق للمنظمة، تمثلاً في المبدأ يطلب وزير النفط السعودي محمد زكي يمانى من المسؤولين النفطيين العراقيين القدوم إلى جدة لبحث طلب الانتساب وهو ما رفضه العراق ⁽³⁾.

وضمن السياق نفسه كان للتطورات النفطية في الساحة العربية أكبر الأثر في تعاطف تلك الجبهة المكونة من العراق وليبيا والجزائر فقد استطاعت ليبيا من تصحيح أسعار نفطها بموجب الاتفاقيتين المعقودتين في أواخر شهر تشرين الأول عام 1979 مع الشركات العاملة في أراضيها، والتي على أساسها ارتفع سعر النفط الليبي من 2.23 إلى 2.53 دولار للبرميل من النفط الخام، كذلك تمكن العراق من التوصل وفي أواخر الشهر نفسه إلى اتفاق مع الشركات النفطية العاملة فيه لتصبح الأسعار المعلنة لنفطه في مرافئ البحر المتوسط، حيث رفع سعر البرميل وحسب جودة الخام المستخرج من 2.07 و 2.21 إلى 2.27 و 2.41 دولار للبرميل وعلى التوالي ⁽⁴⁾، هذا إلى جانب توصل دول الخليج العربي الأعضاء في "أوبك" ومن ضمنها العراق إلى اتفاق مع الشركات النفطية العاملة لديها في تشرين الثاني من العام نفسه يقضي بزيادة الأسعار المعلنة لنفطها الخام على اختلاف كثافته وبمقدار 9 سنت للبرميل، فارتفع السعر من 1.63 إلى 1.72 دولار لكل برميل وارتفعت حصة الحكومة العراقية من 50% إلى 55%، فكان لذلك الأثر الواضح في دفع الحكومة الجزائرية بالتشديد في مفاوضاتها مع الشركات الفرنسية فيما يتعلق بأسعار نفطها، وقد أشاد عبد السلام بلعيد وزير الصناعة والطاقة الجزائري في خطابه في افتتاح ندوة "البتترول والإنماء الاقتصادي في البلاد العربية" في 21 تشرين الثاني عام 1970 إلى ذلك بقوله: "لا نفشي سرّاً هنا إذا قلنا أن تنسيق العمل الذي تم في شهر مايو 1970 بين ليبيا والعراق والجزائر في الميدان البترولي قد لعب دوراً هاماً في تصحيح مستوى الأسعار والضرائب الذي تم مؤخراً، وفي دعم القوى التفاوضية في سائر البلدان العربية المعنية".

بالمقابل أفضى تغيير نظام في ليبيا والذي تغيرت معه السياسة النفطية الوطنية، وكذلك انتساب الجزائر إلى منظمة "أوبك" واللغة الجديدة التي أدخلتها معها إلى مؤتمرات المنظمة وصولاً إلى التنسيق الليبي - الجزائري في المنظمة مع التفاهم الواسع مع العراق حول مختلف القضايا النفطية، أن تعاني قضية انتساب العراق للمنظمة من الماطلة تارة والرفض تارة أخرى وخاصة من السعودية، والذي ظهر أولاً وبوضوح في الاجتماع السادس للمنظمة الذي عقد في الكويت في 26 كانون الأول عام 1970 إذ لجأت إلى استعمال الفيتو لمنع انتساب العراق ⁽⁵⁾، تحت ذريعة بأن الحكومة السعودية لم تدرس الموضوع ولم تفوض وزير النفط والمعادن السعودي أحمد زكي يمانى باتخاذ أي قرار بهذا الشأن، في الوقت الذي يبحث فيه الحكومة الجزائرية مذكرة رسمية إلى الخارجية السعودية تطلب فيها الجواب الرسمي من الحكومة السعودية حول طلب انتساب العراق للمنظمة، وذلك قبل ثلاثة أشهر من انعقاد المؤتمر، مما دفع ذلك كل من ليبيا والجزائر إلى الإلحاح على وزير النفط والمعادن السعودي للإسراع في إنهاء قضية انتساب العراق للمنظمة قبل عقد المؤتمر الوزاري السابع لها في

(1) " البترول والغاز الطبيعي"، العدد 11، آب 1971، ص 11.

(2) " نفط العرب"، العدد 11، آب 1970، ص 47.

(3) " البترول والغاز العربي"، العدد 11، آب 1971، المصدر السابق، ص 12.

(4) أسامة صاحب منعم، سياسة الجزائر النفطية 1962-1979 (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2013، ص 141؛ " البترول والغاز الطبيعي"، العدد 2، تشرين الثاني 1979، ص 7-8.

(5) " البترول والغاز الطبيعي"، العدد 11، آب 1971، المصدر السابق، ص 11؛ الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة " نفط-1840/1"، المصدر السابق.

الكويت في حزيران عام 1971، بالرغم من دعوة ذلك الوزير لهما بعدم التسرع والعجلة بحجة أنه يعيش في وادي غير الوادي الذي تعيش فيه حكومته، مدركة بالضبط حقيقة رفض السعودية لانتساب العراق وهو الخوف من تقوية جهة الأعضاء العاملين فعلياً على تمرير الثروة النفطية من الامتيازات الأجنبية بانضمام العراق لها⁽¹⁾.

ذلك التخوف الذي ازداد بعد تعاظم ثقل الجزائر وليبيا في المنظمة بعد عقد اتفاقية طهران في 14 شباط عام 1971 بعد مفاوضات شاقة بين وفد من دول الخليج العربي مكون من العراق، إيران، السعودية، وبين وفد الشركات النفطية العاملة في تلك الدول في مدينة طهران⁽²⁾، والتي أقرت لزيادة سعر النفط المعلن بما يعادل 35 سنتاً للبرميل، كما أقرت زيادة دخل دول الأعضاء "أوبك" بنسبة 2%، فضلاً عن إلغاء الحسومات وتثبيت الأسعار المعلنة للنفط لمدة 5 أعوام، وزيادة الأسعار بما يعادل 5 سنتات لكل برميل سنوياً، أما النفط الليبي فقد نصت قرارات مؤتمر "أوبك" على رفع الضريبة من 5% إلى 55%⁽³⁾. فضلاً عن إعلان الحكومة الجزائرية في 24 شباط عام 1971 التأميم الجزئي للشركات الفرنسية النفطية العاملة في الجزائر، إلى جانب عقد الحكومة الليبية التي اختارتها الدول المنتجة والمصدرة له من خلال الموانئ المطلة على البحر المتوسط كممثل عنها لاتفاقية طرابلس في 2 نيسان 1971 التي جاءت مشابهة لاتفاقية طهران في معظم بنودها ما عدا اختلاف سعر برميل النفط العربي الخام المصدر من موانئ الدول الأربعة المعنية بالأمر وهي: (العراق، السعودية، ليبيا، الجزائر)، فتم تحديد السعر الأدنى المعلن للبرميل النفط العربي الخام ذو كثافة 40 بمقدار 3.45 دولار، على أن يشمل السعر الأساس للبرميل الخام وقدره 3.05 دولار ضمنه 10 سنتان منحت إلى ليبيا فقط، لانخفاض نسبة الكبريت في نفطها الخام، وفرق أجور الشحن ومنحة قناة السويس بمقدار 5 سنتاً، مع زيادات خاصة مقابل ارتفاع أسعار المنتجات النفطية بمقدار 15 سنتاً، على أن تعد هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتباراً من 20 آذار عام 1971 ولمدة 5 أعوام⁽⁴⁾.

دفعت كل تلك الانجازات النفطية المهمة كلاً من الجزائر وليبيا إلى الإصرار بقوة على انتساب العراق للمنظمة، لاسيما أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري السابع الذي عقد في الكويت في 5 حزيران عام 1971، الأمر الذي أدى إلى مواجهة شديدة بين مؤيدي ومعارضى انتساب العراق⁽⁵⁾، حتى كاد الأمر يؤدي إلى انهيار المنظمة عندما هددت الجزائر وليبيا بالانسحاب من المنظمة وذلك عندما أعلن وزير النفط الليبي آنذاك عز الدين المبروك صراحة في الاجتماع في حال عدم انتساب العراق إليها⁽⁶⁾، أمام امتناع كل من السعودية والإمارات العربية وقطر والبحرين وذلك بضغط من السعودية، أما الكويت فقد انضمت إلى موقف الجزائر وليبيا تاركة الموقف الحيادي الذي كانت عليه قبل المؤتمر إلى الإلحاح على وجوب انضمام العراق للمنظمة⁽⁷⁾، مما أدى إلى رفع المؤتمر لجلساته وإعلان خلاف حاسم بين أعضائه وتأجيل الاجتماع إلى شهر تشرين الأول من العام نفسه⁽⁸⁾.

وبالفعل عقد الاجتماع في 7 تشرين الأول في أبو ظبي، ونظراً لاستمرار حدة الخلاف تقرر تأجيل الاجتماع إلى 9 كانون الأول من العام نفسه، ليعاد طرح الموضوع مرة أخرى في اجتماع مغلق إذ عقد مجلس وزراء الأوبك منذ الساعة 9 من صباح ذلك اليوم وسط تكهنات عديدة أهمها أن يخرج وزراء النفط ليعنوا نهاية المنظمة نظراً لشدة الخلاف الذي دار حول انضمام العراق للمنظمة، وذلك الخلاف الذي أعطى دليلاً واضحاً عن أن المواقف الرسمية لوزراء النفط العرب لا تتفصل عن المواقف السياسية لدولهم وحكوماتهم، فبالرغم من استمرار الاجتماع لأكثر من ساعتين لم يتم الإعلان عن ما

(1) "البتترول والغاز الطبيعي"، العدد 11، آب 1971، المصدر السابق، ص 12-9.

(2) عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974، ص 145.

(3) د.ك.و، ملفات وزارة المالية، ملف 2/156، و(15)، ص 87، مقتطفات من التقرير الاقتصادي للسفارة العراقية في باريس لشهر حزيران 1971، مقال بعنوان "المظاهر الايجابية والسلبية لاتفاقية طهران".

(4) أسامة صاحب منعم، المصدر السابق، ص 153؛ "دليل البترول العربي"، المصدر السابق، ص 62-63، ص 85.

(5) عبد القادر معاشور، الأوبك منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1985، ص 113، ص 117.

(6) "الثورة"، صحيفة، بغداد، العدد 859، 21 حزيران 1971.

(7) "البتترول والغاز العربي"، العدد 11، آب 1971، المصدر السابق، ص 12.

(8) أسماء صلاح الدين، المصدر السابق، ص 127؛ "البتترول والغاز العربي"، العدد 11، آب 1971، المصدر السابق، ص 12.

توصل إليه إلا بعد عقد الوزراء العرب لاجتماعهم العادي غير المغلق الذي استمر فترة أقل من ساعة في قصر الخبرة ، إذ صدر البيان الصحفي الذي تم فيه الإعلان عن موافقة الجميع على تعديل المادة السابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة وهي المادة الخاصة بقبول الأعضاء الجدد فيها، إذ لم يعد يشترط لقبول ترشيح دولة لعضوية المنظمة أن يكون النفط مصدر دخلها الأساس بل أن يكون النفط مورداً مهماً لها ، وذلك لتمكين مصر وسوريا وهم من صغار منتجي النفط عن الانتساب للمنظمة تحت ذريعة سعودية بخلق قوة توازي دخول العراق إلى المنظمة، وكان ذلك يعني انتهاء الخلاف والموافقة ضمناً على انضمام العراق للمنظمة⁽¹⁾. هكذا تم قبول العراق ومصر وسوريا في المنظمة خلال الاجتماع الوزاري السابع لمنظمة "أوابك" الذي عقد في الكويت بين 4-5 آذار عام 1972 فأصبح عدد الدول الأعضاء آنذاك إحدى عشرة دولة⁽²⁾، وقد صادقت الحكومة العراقية على اتفاقية الانضمام للمنظمة وفق القانون رقم 37 لعام 1972، بناء على قرار مجلس قيادة الثورة المنعقد في 5 نيسان عام 1972⁽³⁾، كما حضر العراق لأول مرة اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في الكويت في 6 أيار من العام نفسه وعد عضواً دائماً في المنظمة⁽⁴⁾. ويمكن القول أن العراق استطاع وبفعل التكاتف السياسي بينه وبين الجزائر وليبيا، والرؤية النفطية المشتركة آنذاك التي اتهمت بالمحاولات المحتدمة لتحرير الجزء الأكبر من الثروة النفطية التي تعد عصب الاقتصاد لهذه الدول.

الخاتمة:

من الممكن أن نجمل ما تم استنتاجه من البحث بما سنذكره أدناه:

- 1- إن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط " أوابك" لم يكن لهدف من إنشائها إلا ضرب محاولات الجامعة العربية لإيجاد تنظيم نفطي عربي شامل وفاعل.
- 2- كان للتطورات السياسية لاسيما الثورة الليبية عام 1969 وتغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري دوراً فاعلاً في تغيير منهج المنظمة المغلق حول المصالح الخاصة للدول المنظمة إلى إطار أوسع يشمل دولاً عربية أخرى خاصة العراق.
- 3- يلاحظ أن المنظمة كانت تحت الهيمنة السعودية بصورة مباشرة تارة وغير مباشرة تارة أخرى لاسيما في انتقائها للدول التي تود الانضمام للمنظمة.
- 4- بالرغم من إلحاح دول المنظمة على انضمام العراق للمنظمة بدأ تأسيسها بوصفه من أهم الدول النفطية في المنطقة والعالم، فإن نهج الحكومة السياسي المتناغم مع المنهج السياسي لليبيا بعد الثورة وكذلك النهج السياسي الجزائري أدى إلى عرقلة انضمامه خاصة من السعودية وهو ما يلزم القول أن الخلاف كان سياسياً بغطاء نفطي.
- 5- كان للتطورات النفطية المتوالية رغبة بعض الدول العربية بإيجاد صيغ اتفاقيات جديدة مع الشركات العالمية النفطية العاملة على أرضها سبباً في دفع المعارضين لانضمام العراق للمنظمة بما فيه من تعزيز لجهة الدول العربية المطالبة بالمزيد من حقوقها النفطية.
- 6- يمكن أن نلاحظ أن تلك المدة شهدت تعاوناً نفطياً عربياً نادراً ما يحدث ويمثل تلك الشفافية والحماسة مقارنة بالوقت الراهن.

(1) خليل غيلبوني، من كواليس اجتماعات " أوابك" في أبو ظبي عام 1871، " الاتحاد" صحيفة، أبو ظبي، 17 أيلول 2007، الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة " نفط - 1840/1"، المصدر السابق.

(2) الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة " نفط - 1840/1"، المصدر السابق.

(3) د.ك.و، ملفات وزارة النفط، ملف 50، و(4)، ص7، علاقة العراق بالمنظمة.

(4) أسماء صلاح الدين، المصدر السابق، ص127.